

Distr.: General
1 August 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ بشأن منطقة وسط أفريقيا (S/PRST/2018/17)، وإلى رسالتي المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة المجلس بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2018/789) وردّها المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/790).

وفي البيان الآنف الذكر، طلب مجلس الأمن إليّ أن أجري استعراضاً استراتيجياً بشأن نطاق ولاية المكتب الإقليمي وأنشطته وأن أحيل إلى المجلس، بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠١٩، توصياتٍ عن أوجه التحسن الممكنة، بما في ذلك فيما يتصل بالاتساق في أنشطة الأمم المتحدة المنفذة في بلدان المنطقة دون الإقليمية المشمولة بولاية المكتب، أو أن أوافيه بأولويات جديدة أو معاد صقلها. وأعرب مجلس الأمن عن اعتزاه النظر في تلك التوصيات، شاملةً أي تغييرات مقترحة في الولاية، بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

واستجابةً لطلب مجلس الأمن، عينتُ أحمدو ولد عبد الله (موريتانيا) (الممثل الخاص السابق للأمين العام لغرب أفريقيا؛ وللصومال؛ ولبوروندي) لقيادة فريق الاستعراض الاستراتيجي، الذي ضم ممثلين من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام/بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وأجري الاستعراض الاستراتيجي على ثلاث مراحل: (أ) في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أُجريت مشاورات في نيويورك مع مسؤولين بالأمم المتحدة، وأعضاء فرقة العمل المتكاملة التابعة للمكتب الإقليمي، وممثلي كيانات الأمم المتحدة الميدانية، وأعضاء مجلس الأمن، وممثلي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومراكز الفكر؛ (ب) في الفترة من ٥ إلى ١٤ حزيران/يونيه، أُجريت مشاورات في ليرفيل وبرازافيل وبانوندي مع ممثلي المكتب الإقليمي، ومسؤولين حكوميين، وممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني؛ (ج) في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، عُقدت في نيويورك اجتماعات لاستخلاص المعلومات مع مسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأعضاء فرقة



العمل المتكاملة، وأعضاء المجلس، وممثلي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

وأجرى فريق الاستعراض تحليلاً شاملاً للسياق في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك التحديات والاتجاهات الإقليمية في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية ومجال حقوق الإنسان. وقدم الفريق تقريره في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

النتائج الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي

لاحظ فريق الاستعراض في تقريره أنه منذ الاستعراض الاستراتيجي الأخير الذي أجري للمكتب الإقليمي في آذار/مارس ٢٠١٥، ظلت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات خطيرة في مجالي السلام والأمن، يرجح أن تزيد في السنوات القادمة في سياق إجراء العديد من الانتخابات واستمرار القضايا الأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان.

وحظي المكتب الإقليمي بدعم قوي وقبول واسع في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية من خلال عمله في منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية، ودعمه للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، وتنسيقه لجهود كيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا، وإعداده التقارير والتحليلات وتقديمها إلى المقر وغيره من كيانات الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، حظي المكتب بتقدير كبير لمساهمته الحميدة وخدماته في مجال الإنذار المبكر.

وأعرب شركاء المكتب الإقليمي عن رغبتهم في أن يقوم ممثلي الخاص لوسط أفريقيا بزيارات أكثر تواتراً إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية. ورأوا أنه في منطقة دون إقليمية شاسعة مثل وسط أفريقيا، يتعين أن يكون المكتب أكثر بروزاً، ودعوا إلى زيادة مشاركته، ولا سيما في تعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بالعمليات الانتخابية ومسائل حقوق الإنسان.

وبوجه عام، لم يعرب عن قلق يذكر بشأن احتمال ازدواجية الولايات بين المكتب الإقليمي وسائر كيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا. وذكر أن هناك حاجة كبيرة إلى أن يواصل المكتب حشد الجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية لدعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إلا أن شركاء المكتب رأوا أن هناك حيزاً محدوداً لمشاركة المكتب في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنظر إلى وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وطلب الشركاء زيادة تبادل المعلومات والمشاورات بين المكتب، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب مبعوثي الخاص لبوروندي على مستويي القيادة والعمل كليهما.

ولاحظ فريق الاستعراض أن الدور التنسيقي الذي يضطلع به المكتب الإقليمي موضع تقدير، وأن العلاقات الجيدة والاتصالات المنتظمة التي يحتفظ بها ممثلي الخاص مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة دون الإقليمية هي أيضاً موضع تقدير. وأعرب عن الترحيب بالاتصال الجاري بين المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وطلب شركاء المكتب الإقليمي زيادة

التعاون في قضايا أقاليمية من قبيل أزمة حوض بحيرة تشاد، والترحال الرعوي، والأمن البحري في خليج غينيا، وغيرها من القضايا المدرجة في إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي اعتمده بشكل مشترك رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠١٨.

وسلط الفريق الضوء على أن العلاقة بين المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أساسية لنجاح جهود الدبلوماسية الوقائية، ولاحظ في الوقت ذاته أن القدرات تظل مسألة مقيّدة. وفي هذا الصدد، ذكر الفريق أن الدبلوماسية الوقائية هي أحد المجالات التي يمكن أن يتم فيها توسيع الأنشطة. وطلب الشركاء زيادة مشاركة المكتب الإقليمي في عملية الإصلاح الجارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، كما طلبوا مواءمة ولاية المكتب مع نتيجة تلك العملية، بمجرد اختتامها. وأعربت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن تقديرها لعلاقات العمل بينها وبين المكتب وطلبت زيادة تواتر التحاور مع المكتب.

ودعا شركاء المكتب الإقليمي إلى زيادة الدعم المقدم من المكتب للمبادرات الإقليمية وللعمل المبذول في القضايا العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة والمواضيعية، بما في ذلك: الأمن البحري في خليج غينيا؛ وتنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)؛ والترحال الرعوي وما يتصل به من تجار غير مشروع وانعدام الأمن؛ والتشريد القسري، بما في ذلك فيما يتعلق باللاجئين، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والنظر المنهجي في الشواغل المتعلقة بتغير المناخ والشواغل الاجتماعية - الاقتصادية في تدخلات المكتب الإقليمي؛ والمرأة والسلام والأمن؛ ومشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات. وذكر أيضاً أنه يتعين تكثيف العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

وذكر بصورة متواترة أن محدودية القدرات التشغيلية للمكتب الإقليمي تشكل عاملاً مقيّداً، ولا سيما فيما يتعلق بالسفر والاتصالات.

الملاحظات والتوصيات

أرحب بالتقرير المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي، الذي يثبت صحة اعتقاد الأمانة العامة للأمم المتحدة بأن المكاتب الإقليمية تمثل منصة متقدمة لمنع نشوب النزاعات.

فعلى مدى السنوات الثماني التي أعقبت افتتاح المكتب الإقليمي، يقدم المكتب إسهامات ملحوظة في منع نشوب النزاعات وإدارتها في منطقة دون إقليمية معقدة، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لوسط أفريقيا. وما زال للمكتب دور أساسي في منع الأزمات المتصلة بالانتخابات والتخفيف من حدتها وتشجيع الحوار السياسي الجامع وعمليات الإصلاح في تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون والكاميرون والكونغو. ولا يزال المكتب يبذل جهوداً لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويشجع على التعاون الثنائي مع البلدان المجاورة، إلى جانب التشجيع على الانساق بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما برح المكتب يعزز التعاون في مجال السلام والأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية

والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. وزاد المكتب أيضاً تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجال المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. وكفل المكتب الإقليمي كذلك الاتساق والتنسيق في الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. وما زال المكتب يعمل بمثابة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وبعد أن استعرضت التقرير، يشرفني أن أ طرح التوصيات التالية بشأن ولاية المكتب، كي ينظر فيها مجلس الأمن:

(أ) **تظل ولاية المكتب الإقليمي مبررة** - وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى تبادل الرسائل المذكور آنفا بيني وبين رئيسة المجلس في آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/789 و S/2018/790)، ينبغي تعزيز عمل المكتب في المجالات المحددة أدناه:

١' **الإنذار المبكر والتحليل، مع مراعاة المنظور الجنساني** - ينبغي أن يركز المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، على إجراء البحوث والتحليلات الإقليمية، ولا سيما بشأن المسائل عبر الوطنية التي تؤثر على استقرار وسط أفريقيا؛ وسيظل ذلك العمل مفيداً للمقر والدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكياناتها الموجودة في وسط أفريقيا؛

٢' **المساعي الحميدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات** - لدى المكتب الإقليمي ميزة خاصة في العمل في تلك السياقات: فممثلي الخاص لوسط أفريقيا قد استخدم مساعيه الحميدة في تشاد وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، وستكون المساعي الحميدة للمكتب لازمة بوجه خاص أثناء الدورة الانتخابية القادمة في هذه المنطقة دون الإقليمية؛

٣' **دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتعزيز قدراتها** - لدى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دور رئيسي في التصدي للمسائل الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن المحددة في الاستعراض، ويجب أن يظل تعزيز الجماعة الاقتصادية أحد الأولويات القصوى للمكتب الإقليمي، وذلك بسبل منها: تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والإنذار المبكر؛ ودعم عملية الإصلاح الجارية للجماعة الاقتصادية، التي ينبغي أن تسفر عن صعود الجماعة كمنظمة دون إقليمية أقوى؛ وتعزيز جهود المكتب، بالتعاون الوثيق مع الجماعة، في مجال المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق مساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية في وضع خطط العمل الوطنية الخاصة بها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وتعزيز تواصل المكتب مع الشباب في مجال منع نشوب النزاعات وفي تنفيذ قرار المجلس ٢٢٥٠ (٢٠١٥)؛

٤' **تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني ودعم شبكات المجتمع المدني دون الإقليمية** - يعمل المكتب الإقليمي حالياً مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إنشاء شبكة دون إقليمية لمنظمات المجتمع المدني؛

(ب) كفالة التقسيم الواضح للعمل بين المكتب الإقليمي وسائر كيانات الأمم المتحدة - وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود التالية:

'١' حشد الدعم الإقليمي لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى - ينبغي أن يواصل المكتب الإقليمي تيسير تنشيط اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة لها، رغم أنه لا توجد قيمة تذكر في عمل المكتب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو في بوروندي؛ وينبغي أن يستمر المكتب في تنظيم الاجتماع السنوي لممثلي ومبعوثي الخاصين، والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين في وسط أفريقيا؛ وينبغي أن يواصل مبعوثي الخاص لوسط أفريقيا المشاركة في الاجتماع السنوي المنفصل مع مبعوثي الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى ولبوروندي؛ وينبغي العمل على زيادة التعاون وتبادل المعلومات وتقاسم الدروس المستفادة بين المكتب الإقليمي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتبي مبعوثي الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى ولبوروندي، وسائر كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛

'٢' الحفاظ على التعاون الجيد مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والمكاتب الإقليمية ذات الصلة - ينبغي للمكتب الإقليمي أن يستثمر علاقاته الجيدة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومع المديرين الإقليميين المعنيين لمكتب التنسيق الإنمائي من أجل مواصلة دعم المبادرات العابرة للحدود؛ وينبغي للمكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز التعاون فيما بينهما، بما في ذلك في شتى القضايا الإقليمية من قبيل أزمة حوض بحيرة تشاد، والترحال الرعوي، والتشريد القسري، والأمن البحري في خليج غينيا؛

(ج) الاحتياجات من الموارد - أوعزت إلى إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام أن تقوم بالتنسيق مع المكتب الإقليمي وغيره من كيانات الأمم المتحدة المعنية، بتقييم الاحتياجات المعقولة من الموارد للمكتب حتى يتسنى له تنفيذ ولايته على النحو المبين في الاستعراض لضمان وضع أهداف قابلة للتحقيق.

وأتوجه بالشكر إلى السيد ولد عبد الله وأعضاء فريق الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الإقليمي لما اضطلعوا به من عمل هام ولما قدموه من نتائج وتوصيات. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر المكتب الإقليمي وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا لجهودهما متواصلة للنهوض بقضية السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش